الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص:إقتصاد كمي

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015)

-دراسة إقتصادية قياسية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- عمارة بوذينة
- بوقفالة أسامة

تحت الإشراف الأستاذ:

- بن لخضر السعيد

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن محاد سمير	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
بن لخضر السعيد	أستاذ مساعد ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن البار محمد	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

كلمة شكر

نشكر استاذنا الفاضل على قبوله الإشراف على هذا العمل :

الاستاذ: بن لخضر السعيد

كما نشكركل الأساتذة والأصدقاء الذين ساهمو في إنجازهذا العمل.

ونشكر اعضاء اللجنة علي قبولهم مناقشة الموضوع وإثرائه وتصحيح اخطائه

الإهداء

نهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما

وحفظهما،وكل افراد الأسرة ،وإلى كل الأصدقاء بدون إستثناء

وإلى جميع أساتذة وموظفي كلية العلوم الإقتصادية وعلوم

التسيير والعلوم التجارية بجامعة المسيلة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	أ
الإهداء	ب
فهرس المحتويات	ج
مقدمة	د– و
الفصل الأول: الجانب النظري.	2
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي وقياسه.	3
المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي.	3
المطلب الثاني: قياس النمو الإقتصادي.	5
المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول التصدير	8
المطلب الأول :التصدير واهم أنواعه	8
المطلب الثاني : التصدير خارج المحروقات في الجزائر	13
خلاصة الفصل الأول.	20
الفصل الثاني:الجانب التطبيقي	22
تمهيد	22
المبحث الأول:النمو الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الصادرات في الجزائر	23
المطلب الأول:النمو الاقتصادي .	23
المطلب الثاني: القطاع التصديري في الجزائر .	23
المبحث الثاني :الدراسة القياسية	25
المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات.	25
المطلب الثاني: دراسة وصفية و تحليلية للمتغيرات.	26
المطلب الثالث: دراسة إستقرارية السلسلتين.	28
المطلب الرابع: إخبار التكامل المشترك Cointegration test.	32
المطلب الخامس: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات	43
خلاصة الفصل الثاني.	47
خاتمة	49
قائمة الجداول والاشكال و الملاحق.	53
قائمة المصادر والمراجع.	57
الملاحق.	61

مقدمة

مقدمة:

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي الشغل الشاغل لاي دولة تسعي الي تحقيقه، وتختلف النظريات الاقتصادية حول محدداته وهذا نظرا لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الموارد الاساسية التي يتوفر عليها كل بلد، وبالتالي فإن تحديد اي مصدر للنمو يعتبر مهما لتفعيله والعمل على إستمراره من خلال تبني سياسات اقتصادية محكمة، لهذا أصبح النمو الاقتصادي محور الكثير من الدراسات الاقتصادية فنراه أحيانا يهتم بالجانب التصديري ومرات أخري يهتم بزيادة ورفع مستوى الانتاجية وزيادة التطور المالي، بينما ترجع بعض النماذج إلى الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات في زيادة الإنفاق الإستثماري وخلق مؤسسات إقتصادية جديدة سواء على القطاع العام أو الخاص.

وكون الإقتصاد الجزائري مرتبط بالإقتصاد العالمي حيث لا يمكن الإستغاء عن التبادل الدولي، أين أصبح الإندماج أمرا مفروضا علينا، حيث ينظر للتجارة الخارجية على أنها محرك النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية عن طريق تنويع وترقية الصادرات حيث تشكل الصادرات موردا هاما من العملة الصعبة للتمويل وهي أيضا وسيط لنقل الناتج الحضاري وتوثيق الترابط الإجتماعي والإقتصادي.

وفي خضم ماذكر سابقا وانطلاقا من كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع ما جعل علاقتها بالنمو الإقتصادي غير مستقرة، ومع الظروف التي مرت بها الصادرات بقيت مرنة إتجاه الصدمات الخارجية، ومنه نطرح الإشكالية التالية:**هل للصادرات خارج المحروقات أثر على النمو الاقتصادي؟**

كما قمنا بصياغة بعض الأسئلة الفرعية لتعميم هذه الإشكالية كالتالي:

1- كيف تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- هل العلاقة النظرية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي محققة في هذه الدراسة؟

3- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو والصادرات خارج المحروقات في الجزائر ؟

وقبل الإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة بعض الفرضيات التي نراها مناسبة:

فرضيات البحث:

الفرضية الاولى: توجد علاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي في الجزائر ؛

الفرضية الثانية: التغير في النمو الإقتصادي سببه التغير في الصادرات خارج المحروقات؛

الفرضية الثالثة: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو والصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛

أهداف البحث:

- إستكشاف تجريبي قياسي لطبيعة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي؛
- محاولة الإجابة علي اشكالية البحث وكذا الاسئلة الفرعية؛
- الخروج بنتائج من شأنها تبيان صحة الفرضيات من عدمها؛

المنهج المستخدم: تقوم هذه الدراسة على إعتماد وإستخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد أجريت هذه الإختبارت في مستويات لوغاريتم الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي لإستبعاد تأثيرات التضخم وكما هو الشأن بالنسبة الى مستويات الصادرات خارج المحروقات للفترة 1990-2015، من خلال دراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي وبالإعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بينهما في المدي القصير والطويل في الجزائر.

هيكل البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث الي فصلين إثنين، تعرضنا في :

الفصل الأول الى الجوانب النظرية للنمو الإقتصادي ،حيث تطرقنا الي مختلف التعاريف وطرق قياس النمو في المحبث الأول ،وفي المبحث الثاني تحدثنا عن التصدير وانواعه بصفة عامة وبعض استراتجيات التنمية المختلفة اضافة الى ذكرمبررات اللجوء الى تنمية الصادرات الغير نفطية و بعض المشاكل المتعلقة بمشاكل التصدير في الدول النامية.

الفصل الثاني الى الدراسة التطبيقية للمعطيات المتمثلة في دراسة العلاقة بين الصادرات خارج الحروقات والنمو الإقتصادي، بإستعراض الجانب النظري للدراسة القياسية لنقوم بعد ذلك بإسقاط كل هذه المفاهيم على حالة الجزائر من خلال الدراسة القياسية والإحصائية.

حدود الدراسة:

تم تحديد الفترة من 1990 إلى غاية 2015 بالنسبة لأوضاع الصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر كما ويكتسي الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات خارج المحروقات لتنويع مصادر الدخل الوطني كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية.

الفصل الأول

الجانب النظري

الفصل الأول: الجانب النظري.

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى شرح بعض المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالنمو الإقتصادي وطرق قياسه وأيضا بتقديم مفاهيم عامة حول التصدير وأهم أنواعه وأخيرا نتحدث عن الصادرات خارج المحروقات بشكل خاص.

فالصادرات في وقتنا الحالي تعتبر أهم عوامل إزدهار الدول وتقدمها حيث أن ثراء الدول مبني على تطوريها وفقر الدول مبني على الإعتماد على الواردات، ومنه فالصادرات تعتبر أهم مؤشرات تقدم الدول أو تخلفها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي وقياسه.

تمهيد:

في هذا المبحث نستعرض مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي وطرق قياسه كالتالي:

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي.

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستوياتالناتج القوميأوالدخل القومي[1]، و يعرفه الإقتصادي "John Arrow" أيضاًعلى أنّه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[2].

ويعرفه الإقتصادي "S.Kuznet" النمو الإقتصادي هو زيادة طويلة في طاقة الإقتصاد الوطني وقدرته علي إمداد السكان بالسلع المتنوعة.[3]

ومن هنا ولكي ينموالإقتصاد لابد من إيجاد وخلق الظروف اللازمة للنموالإقتصادى، والتي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر الإنتاج و ضرورة إختيار أفضل طريقة لإستخدام تلك الموارد بما يحقق كفاءة إستخدام عناصرالإنتاج في العمليات الإنتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي ، ولقد إستقرالفكرالإقتصادي في مجال تناوله

لظاهرة النموالإقتصادي على ضرورة توافرمجموعة من السياسات، يمكن تقسمها إلى مجموعتين وهما[4] :

---

[1]– توادر ميشيل، "**التنمية الاقتصادية** "، ترجمة "حسين حسن حمود "، دار المريخ، الرياض،السعودية,2006, ص 31

[2]–اشواق بن قدور،"**تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان ، الاردن،2013 ،ص63

[3]-على مكيد، وعماد معوش، **"قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر"**،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الدكتور يحي فارس،المدية، الجزائر،العدد13،2013، ص174 .

[4]–منصوري الزين، "**آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر,2005\2006,ص 70 .

1- سياسات جانب العرض.

تتمثل في تلك السياسات التي تهدف إلى تحفيز جانب العرض من خلال ما يلي:

- خفض معدلات الضرائب لتحفيز الأفراد على العمل وزيادة الإنتاجية؛
- تشجيع التعليم والتدريب لرفع مستويات المهارة وزيادة الإنتاج وذلك بتشجيع الإنفاق على البحوث و التطوير، بما يساعد على إيجاد فرص أكثر كفاءة في الإنتاج؛

2- سياسات جانب الطلب:

وهي تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، باستخدام العديد من الوسائل، وتأتي في مقدمتها:

- خفض معدلات الضرائب على الدخول لزيادة الدخل المتاح للتصرف فيه، بالتالي زيادة الطلب الكلي؛
- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي للتأثيرعلى الدخل الكلي ؛
- خفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق الكلي ؛

وتوفر النظرية الاقتصادية على ثلاث محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو و هي[1]:

- المحدد الأول: ويتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة،بما في ذلك رأس المال المادي والبشري؛
- المحدد الثاني: ضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات؛
- المحدد الثالث : ويتمثل في إجراء تحسينات مستمرة في التكنولوجيا؛

[1]- منصوري الزين، مرجع سابق ، ص ص ، 73- 74.

رغم أهمية النمو الاقتصادي باعتباره هدف أساسي، إلاّ أنّه توجد عقبات تجعله مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغير في الرفاهية للفرد، وذلك لأسباب عديدة[1] :

- نظراً لاعتماده على البيانات المنشورة عن الناتجالقومي والدخلالقومي في حساب متوسط الدخل ثم النمو فيه، فهو يهمل السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك دون أن تعرض في السوق، مثل الخدمات الشخصية، كخدمات ربات البيوت....الخ؛
- لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث و زيادة معدل الجريمة...الخ؛
- يركز على الجانب المادي للرفاهية و يهمل الجوانب الأخرى ، الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيرها.

المطلب الثاني: قياس النمو الإقتصادي.

إن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، و الذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط و من أهمها:

أولا: القياس النقدي للنمو الإقتصادي.

ويتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى مايعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصةً بعد إجراء تعديلات والأخذ بعين الاعتبار التضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الإتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل

[2]–عبد القادر محمد عبد القادرعطية، "**الاتجاهات الحديثة في التنمية** "، الدار الجامعية، القاهرة،مصر,2000–2003 ،ص16

التعامل مع البيانات الإقتصادية المنشورة، و يتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية[1].

1- قياس النمو الإقتصادي بالأسعارالجارية: عادةً ما يتم قياس النموالاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النموالمحلية لفترات قصيرة، ويتم استخدام معدل نموالناتج الإجمالي ومعدل نموالدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2- قياس النمو الإقتصادي بالأسعار الثابتة: أصبحتالاسعارالجارية لا تعبرعن الزيادة في الإنتاج، والدخل نتيجة لإرتفاع الأسعاروظهورالتضخم الاقتصادي، وهذا مايستلزم تعديل البيانات إستنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار.

3- قياس النمو الإقتصادي بالأسعار الدولية :لا يتم إستخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الإقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم إستخدام عملة واحدة عادةً ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصةً في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملة المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا.

ثانيا-المعدلات العينية للنموالاقتصادي.

يعتبر معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، ومنالناتج الوطني، ومنالدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الإقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نموالناتج، أما في

[1]- محمد مدحت مصطفى، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة،مصر, 1999 ص118.

مجال الخدمات و نظراً لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي[1].

ثالثا- مقارنة القوة الشرائية المكافئة.

يعتبرفيالأجل الطويل سلوك الأسعار في بلد ما،المحدد الأساسي لسعر صرف عملتهما، و من ناحية أخرى، فإن سعر الصرف يعكس القوة الشرائية النسبية للعملتين في البلدين[2]،ويعني حجم السلع والخدمات التي يحصلعليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات الدولالأخرى، و يعرف هذا المصطلح (ppp) Purchasing Power Parit بالقوة الشرائية المكافئة، وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقاً للمقياس، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الإقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار.

[1]- مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص 119

[2]- موردخاي كريانين، "**الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات**"، "تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر،الرياض,السعودية ،2007، ص264

المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول التصدير.

تمهيد:

لا يمكن أن نتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، ومهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة الى تصريف جزء من منتجاتها نحو الدول الأخرى مقابل إستيراد ما تحتاج إليه من سلع و خدمات، و يعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدولة قصد تحقيق ميزان تجاري رابح.

المطلب الأول :التصدير وأهم أنواعه.

أولا:مفهوم التصدير:

يمكن تقديم عدة مفاهيم للتصدير كالتالي:

يتمثل التصدير في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية الى تسويقها بالخارج[1]؛

يتمثل التصدير في السلع والخدمات التي تنتجها أي دولة وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع وخدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقي قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو مقابل تعويضات ومنح معية[2].

ثانيا: أنواع التصدير.

1-التصدير المباشر :

في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الإستعانة بخدمات الوسطاء[1]، و يتم التصدير وفق أربع طرق مع ذكر محاسن وعيوب هذه الطرق:

[1] -فؤاد مصطفي محمود، **"التصدير والاستيراد علميا وعمليا"**،دار النهضة العربية،الطبعة الثالثة، القاهرة ، مصر، ص 23

[2].- عبد العزيز فهمي هيكل، "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية**"،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ص 313.

1-1 طرق التصدير المباشر:

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج؛
- البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج؛
- الممثل التجاري وهو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية؛
- الوكيل التجاري وهومندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع؛

1-2 محاسن التصدير المباشر :

يستخدم التصدير المباشر في نطاق واسع لأنّه يمثل بالنسبة إلى المشروع طريقة سهلة و سريعة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية و الهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف.

2-التصدير غير المباشر .

طريقة شائعة الإستخدام، إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية وإنّما توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء من نفس أوخارج البلد[2].

ويطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصديرإلىالأسواق الخارجية، و ذلك لأنها تتضمن أقل مخاطرة، وهذا النوع لايكلف الشركة أي تكوين لأيدي عاملة في الخارج ، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل فيالأسواق الأجنبية المستهدفة[3].

---

[1]–رضوان محمود العمر ,"**التسويق الدولي**"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر",عمان,الأردن, ,2006,ص134.

[2]–أبي سعد الديوهجي ,"**التسويق الدولي**", دار الكتب للنشر,الموصل,العراق,1992,ص100 .

[3]– محمد جاسم ، **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن,2006، ص77.

2-1 طرق التصدير غير المباشر: شركات التجارة الخارجية في واقع الأمر ليس لدى الشركات كافة التوجه والامكانيات لإمتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير، إذ لابد لها من شركاء لبيع منتجاتها في الخارج.

2-2 محاسن التصدير غير المباشر: تتميز أساليب التصديرعنالمباشر بالوفرة و السرعة النسبية وسهولة العمل، في هذه الحالة تستفيد الشركة من تجربة أحد الشركاء المقيمين في الخارج ومن معرفته وعلاقاته التجارية، حيث يتم توزيع المنتجات المصدرة بسرعة و بدون انتظار تأسيس شبكة توزيع خاصة بها.

3-التصدير المشترك أو المنظم :

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معاً، إنّه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسن أنشطتها التصديرية و يمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال مثل :

3-1 الإتحاد التصديري:

يقوم على فكـرة مفادها أن التعاون بين عدة شـركات راغبة بالتصـدير سـيكون إقتصادياً و أكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للإتحاد هو التصدير بكثرة و بشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي و القانوني للشـــركة، بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانـت تقوم بها الشـركة العضو سابقاً مجمعة و ومركـزة في تنظيم خاص . إن تعاون الأعضـاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين، و بالتالي سيكون البيع بسعر أفضل في أسواق أوسع، و يكون هـــذا الإتحاد مفيداً أو يشـــكل إحدى وسائل الشـــركات للقيام بتصدير السلع، خاصةً الشركات الصـغيرة التـي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها .و يقوم هذا الإتحاد مهما كـان شكله بوظائف جزئية هامة تتعلق بالنشاط التصديري مثل:

– القيام بوضع سياسة تسويقية اكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق، و الترويج، تطوير المنتجات...الخ.

– إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية و الإدارية المتعلقة بالتصدير.

و بشكل عام يكتب النجاح لهذه الأبحادات عندما تكون أحجام الشركات الأعضاء متقاربة و أهداف الإتحاد محددة بشكل واضح و الإمكانيات المقدمة منسقة.

3-2 التصدير المحمول:

هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة فيعمولة محددة، بخدمة شركة صغيرة حديثة التصديروذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها ،وبشكل عام يمكن أن نميز بين حالتين يتم فيها قيام أحد المصدرين بحمل شركة أخرى على التصدير خاصةً من الشركات الصغيرة و المتوسطة.

–**الحالة الأولى:**هي الحالة التي تملك فيها إحدى الشركات فروعاً في الخارج و تحمل معها عدداً من الموردين بهدف الإستمرار أو إطالة سياسة الاستثمار في الخارج.

–**الحالة الثانية:** وهي حالة الحمل، أي إتفاق التوزيع الذي يتم من خلالعرضإحدى الشركات الدولية خدمات شبكة توزيعها في الخارج على شركات أخرى من أجل بيع منتجاتها مقابل عمولة محددة[1].

[1] -سامي عفيفي حاتم، **"التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير "** ، الطبعة الاولي ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993، ص 89.

4-الصادرات وإستراتيجيات التنمية .

4-1 إستراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري:

إن إستراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مداخيل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية .

وفي هذه الحالة يمكن إتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها فعلا، فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبداية عمليات تنمية اقتصادية سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة، إلا أن ذلك يعتمد على طبيعة المتغيرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أهمها تلك التي تؤدي إلى سد الثغرة بين قطاع التصدير وبقية قطاعات الاقتصاد القومي وزيادة الإنتاج الزراعي وبداية عملية التصنيع التي تهدف إلى الحد من واردات السلع التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية، أو التي لا يتوافر لإنتاجها ظروفا مواتية بالذات في الدولة بميزة نسبية، و يترتب على ذلك حدوث تغير ملموس في النمط السلعي للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الناحية العملية وذلك خلال المرحلة الأولى من التنمية على الأقل.

4-2 إستراتيجية التنمية في اقتصاد حساس للواردات:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الخارجية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخلالقومي بالنسبة لمعدل نموالواردات وتحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية مع استخدامها على أفضل وجه مريح و معقول، و من جهة أخرى كيفية تحقيق أقصى معدل للنمو في ظل طاقة استيراد معينة ،و الطريقة الوحيدة للتوسع في ظلالطاقة الاستيرادية هي العملعلى زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات التقليدية

أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة، وعلى الدول النامية أن تسعى إلى رفع معدلات التبادل فيما بينها

بخلق تكتلات إقليمية والتعامل مع التكتلاتالأخرى والمنظمات العالمية لكي تستفيد من التسهيلات الممنوحة[1].

المطلب الثاني: التصدير خارج المحروقات في الجزائر

تميزت الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد علي الصادرات وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها.

وأمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط فان الضرورة الملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية إحداث تغيرات هيكلة لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي و في هذا المطلب سنسعى لإبراز أهم تمركزات هذه الضرورة كالتالي:

1 – مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة و المحرك الأساسي للنمو الصناعي و التكنولوجي بشكل خاص و النمو الاقتصادي بشكل عام فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الأولية الى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في إشباع رغبات وحاجات المجتمع.

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، و يجعل من تحليل العرض و الطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر، فكما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي ، و من ثم

[1] -سامي عفيفي، مرجع سابق ،ص 92.

ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري الى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفط مثل أزمة النفط 1986 ،و بالتالي انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدولة المصدرة له، و يظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، و الجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة و من ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لأخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات و عليه يمكن القول بان هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادرتها ومحاولة تنويعها و إنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة و النهائية بشكل كبير[1].

2- مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية:

إن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من الوسائل و عوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.

[1]- مصطفي بن ساحة ,"**أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير, المركز الجامعي بغرداية،الجزائر، 2010\2011,ص ص:63 64.

3- مخاطر نضوب المخزون النفطي و إرتفاع تكاليف الإنتاج :

إن إنتاج النفط يعرف على انه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية، وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعا لذلك فان الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الإكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة. وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه كما ان العمليات التي يشرع فيها من اجل التنقيب على النفط والتي تجري من اجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان. وأيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه انه يجب ومن اجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك.

4-مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين:

أ- **مصادر طاقة أساسية** : وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة ف ي الاستهلاك العالمي من الطاقة.

ب- مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية و طاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا، غير انه

ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة و غير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة[1].

5 – مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية.

تشير أدبيات النمو الاقتصادي في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز في حيث إن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري، و الجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات نتيجة الاضطرابات النقدية التي شهدها هذا العقد هذا بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط و انهيار نظام أسعار الصرف الثابت أما في عقد الثمانينات اتجهت إلى الانخفاض نتيجة الأزمات التي واجهتها الدول النامية، إن هذا الانخفاض قد أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو و زيادة حالة الركود و ارتفاع الأسعار و تزايد البطالة هذا و يرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

أ– النزعة ا لحمائية:

إتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا و قد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على اثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية و قد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية و يرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة المتقدمة إلى الطبيعة

[1] –عيسي مقليد،"**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة، ،الجزائر، 2007\2008 ،ص101.

الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعا غير إن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى، قد تكون أقل تقدما حيث يتم إنتاج السلعة فيها و تصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحمائية.

ب- معدل التبادل:

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلعة الدولية، باستثناء البترول، إلى الانخفاض و يرجع السبب وراء الإنخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي و التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية[1].

جـ- الدين الخارجي:

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في مواز ين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز و تحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية و يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية و بالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات و أعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب

[1]-وصاف سعيدي ،" **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة الباحث ، العدد1،2002،ص ص8،9.

الجاري و هذا و يزداد الأمر سوءا نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير و استراتيجيات التسويق الدولي له ولاشك إن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة يعكس تباين مستويات الإنتاج و الأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير و مفاهيم و أساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

6- مشاكل التصدير في الدول النامية.

لا يتسع المجال هنا لذكر جميع عوائق التصدير التي تواجه المصدرين في الدول النامية، ملكننا سنحاول الاقتصار على ذكر أهمها وتتمثل فيما يلي:

- عدم وجود برامج لتمويل وتامين الصادرات، وان وجدت فهي جديدة وحديثة ولا تلبي الغرض منها، حيث أن أي مصدر يرغب في الحصول على تمويل لصادراته للقيام بالنشاط التصديري وكذلك لمساعدته على منح المستوردين أجالا ومهلا للتسديد والتي بنظرنا هي من أهم الوسائل لجلب المزيد من المستوردين الأجانب، وكذلك فان برامج التامين تعمل على حماية المصدرين من الأخطار التي يتعرضون لها أثناء قيامهم بالنشاط التصديري ومنها بشكل خاص أخطار عدم الدفع ، كما أن النجاح الذي حققته الكثير من الدول وخاصة الأوروبية منها في هذا المجال، يرجع إلى تبنيها واعتمادها تمويل وتامين الصادرات؛
- وجود الحصص الحمائية والرسوم الجمركية في الدول المستوردة أو ما نستطيع تسميتها بالقيود التي تضعها حكومات الدول الأجنبية؛

- لا يزال في كثير من الدول البيع في السوق المحلي أكثر ربحية من البيع في السوق الدولي حيث أن السوق المحلي لا يزال يشكل ويمثل أكثر جاذبية وسهولة مقارنة بالسوق الدولي للمنتج أو المستثمر المحلي في تسويق منتجاته وهذا ما يحول دو ن زيادة الصادرات؛
- إن المصَدر لكي يستفيد من استرداد الرسوم الجمركية أو ما يعرف بنظام الدروباك فعليه أن يكون مصدرا ومستوردا ومنتجا في نفس الوقت وهذا ما يعرضه لمشاكل عريضة ومتنوعة هو في غنى عنه؛
- تأخر إجراءات تخليص الرسوم الجمركية و إجراءات مطابقة الجودة ومطابقة المواصفات.
- عدم مطابقة مواصفات السلع المصدرة للدول النامية للمتطلبات والشروط التي تفرضها أسواق الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الأسواق الأوروبية، وهذا فيما يخص معايير الجودة والكفاءة وشرط حصول منتجات تلك الدول على ما يعرف بشهادات الايزو بمختلف أنواعها، ويضاف هذا أيضا عدم تطبيق هذه الدول لإدارة البيئة و إدارة الحد من التلوث والمخلفات، ويرجع ذلك لغياب التكنولوجيا النظيفة[1]؛
- انخفاض رصيد الدول النامية من الكفاءات العلمية والفنية وانخفاض الطاقة الإنتاجية للقوى العاملة، هذا يرجع إلى سوء استخدام العمالة، مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة للعامل في الدول النامية وخصوصا في الإنتاج الصناعي، ويضاف إلى هذا اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث لازالت الفجوة التكنولوجية في التصديرواسعة جدا بين الدول الصناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية[2]؛

[1]–شربي محمد الأمين،**أهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات،دراسة حالة FSPEوCAGEXخلال الفترة (1998–2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010–2011، ص36 ص37.

[2]–وصاف سعيدي، **التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، يومي 23/22 افريل 2003 ص89

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الجانب النظري ذكر بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع النمو الإقتصادي ، حيث خلصنا إلى أنه يمكن إعتبار النمو الإقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الإقتصادية المطبقة من طرف دولة ما، إذ يمكن اعتباره عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات، وتم التطرق إلى ماهية التصدير وأنواعه ، حيث أن التصدير يمثل المكون الرئيسي للتبادل الدولي فقد حظي باهتمام المؤسسات الدولية، فصندوق النقد الدولي يعمل على منح قروض ومساعدات للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها على أمل ترقية صادراتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني:الجانب التطبيقي

تمهيد:

إن الواقع الاقتصادي الذي تشهده الدول النامية من صعوبة في تحقيق الرفاهية لشعوبها من خلال ضعف الدخل الوطني والفردي علي حد سواء أدى إلى زيادة التركيز على تصدير المواد الخام بغية تحقيق مداخيل اكبر لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة، وفى مرحلة لاحقة تفكر في الانتقال إلى تركيبة جديدة غير صادراتها التقليدية ، والجزائر إحدى هذه الدول أحادية التصدير التي تحاول التفكير في مرحلة ما بعد النفط.

سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة الموجودة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر والخروج بمجموعة من النتائج و الخلاصات.

المبحث الأول:النمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع الصادرات في الجزائر .

تمهيد:

قسمنا هذا الى مطلبين حيث تناولنا في المطلب الاول عرض تحليلي لتقلبات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفي المطلب الثاني تحليلا لتطورات القطاع التصديري في الجزائر.

المطلب الأول:النمو الاقتصادي .

عرف النمو الاقتصادي في الجزائر عدة تقلبات نتج عنها عدم استقرار في الاقتصاد الوطني خاصة في بداية التسعينات نظرا للحالة التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة خاصة الوضعية الأمنية السيئة للبلاد,لقد عرفت معدلات النمو خلال الفترة (1994-1990) انخفاضا كبيرا، أما في سنة 1995 عرف معدل النمو انتعاشا ، كما عرفت سنة 1997 انخفاض جديد في معدل النمو وارجع الخبراء ذلك إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي ،أما خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2000 فقد عرفت معدلات النمو نوع من الاستقرار، كما عرف زيادة معتبرة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2007، لكنه شهد انخفاض حاد نوعا ما سنة 2008 ليعاود الرجوع إلى مستواه المعهود في السنة التي تليها، بعدها شهد زيادة مستقرة حتى سنة 2014 لينخفض في سنة 2015.

المطلب الثاني: القطاع التصديري في الجزائر .

القطاع التصديري في الجزائر يتمثل في صنفين وهما الصادرات الممثلة في المحروقات ومشتقاتها والصنف الثاني خارج المحروقات وحسب طبيعة معالجة الموضوع فإننا نقوم بمعالجة الصادرات خارج المحروقات .

لقد بينت أزمة 1986 خطورة الاعتماد على تصدير المحروقات فشرعت السلطات إلى الزيادة

في تنويع الصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات لتشجيع التصدير و المتمثلة في :

1- التحفيزات المالية .

على ضوء قانون النقد والقرض والذي أعطى نصيب للتجارة الخارجية لاسيما الجانب التصديري لتشجيعه والمتمثلة في :

أ- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات .

ب- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات .

تكمن المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات في ثلاث عمليات يرتكز عليها التصدير :

- **عملية البحث في الأسواق الخارجية:** فعملية البحث أحيانا تكون مكلفة وعليه تتم في إطار ترقية الصادرات بمنح مساعدات مالية للمؤسسات تمكنها من اكتشاف ذلك؛
- **علية التحضير للتصدير:** تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض عملية الصنع أو تمويل استثمارات كخلق فروع بالخارج؛
- **عملية التصدير:** تحتاج إلى دعم على شكل قروض والتي تسمى بقروض التصديرقصيرة أو طويلة الأجل؛

2-التحفيزات الجمركية:

كذلك هي تمثلت في الآتي :

أ- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفصل؛

ب- تسهيلات مراقبة البضائع؛

ج_ تسهيلات تحديد الحقوق و الرسوم؛

المبحث الثاني :الدراسة القياسية

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي،وهذا باستخدام أساليب تقنية لتحليل العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات المتمثلة في دراسة الإستقرارية و تطبيق نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات.

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج متكون من متغيرين وتحديداً الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) كمتغير تابع، على افتراض أنّه دالة للصادرات خارج المحروقات الحقيقية (REX) وهي متغير خارجي، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$Y=F(x)$$

$$Y=a+bX+\varepsilon_t$$

$$RGDP = f\ (REX).$$

$$(RGDP)_t = a+ b.\ (REX)_t +\varepsilon_t$$

حيث ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة مع افتراض أن قيمته موزعة توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي معدوم و تباين ثابت، وطبقاً للنظرية الاقتصادية فإن التوقعات تشير إلى أن أثر الصادرات على النمو الاقتصادي يكون موجباً أي أن:

$$\frac{\alpha\, RGDP}{\alpha \mathrm{REX}} > 0$$

وقد تم إستخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات ليصبح نموذج لوغاريتمي مزدوج لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة إضافةً إلى أن مقدرات النموذج اللوغارتمي المزدوج تعبر عن المرونات أي مرونة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للنمو الاقتصادي.

$$\mathrm{Ln}\ (\mathrm{RGDP})_t = + b.\mathrm{Ln}\ (\mathrm{REX})_t + \varepsilon_t$$

حيث: $\mathrm{Ln}\ (\mathrm{REX})_t$ تمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسة الصادرات خارج المحروقات .

$\mathrm{Ln}\ (\mathrm{RGDP})_t$ تمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسة الناتج .

المطلب الثاني: دراسة وصفية و تحليلية للمتغيرات:

من خلال المعطيات السنوية والمتكونة من26 مشاهدة الممتدة من 1990 إلى 2015 وبالاستعانة بالجدول وباستخدام برنامج Eviews9 حصلنا على المنحنى البياني الذي يظهر في الشكل رقم1 الذي يبرز لنا سلوك المتغيرات خلال فترة الدراسة إزاء السياسات الاقتصادية المطبقة والصدمات الخارجية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، حيث يمكن تمثيلهما كما يلي:

الجدول1:الإحصائيات المستعملة في الدراسة الوحدة: مليون دولار

السنة	GDP	REX	السنة	GDP	REX
1990	62045	439	2003	67863	637
1991	45715	375	2004	85324	781
1992	48003	449	2005	103198	907
1993	49946	479	2006	117027	1184
1994	42542	287	2007	134977	1312
1995	41764	509	2008	177000	1945
1996	46941	881	2009	137211	1050
1997	48177	551	2010	161207	1526
1998	48187	358	2011	200013	2062
1999	48460	438	2012	209047	2062
2000	54790	612	2013	209703	2165
2001	54744	648	2014	213518	2810
2002	56760	734	2015	166838	2063

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على 2017 "World Development Indicators"

وكان شكل المنحنيات قبل وبعد ادخال الوغاريتم كالتالي

الشكل 1 : التمثيل البياني للمتغيرات محل الدراسة

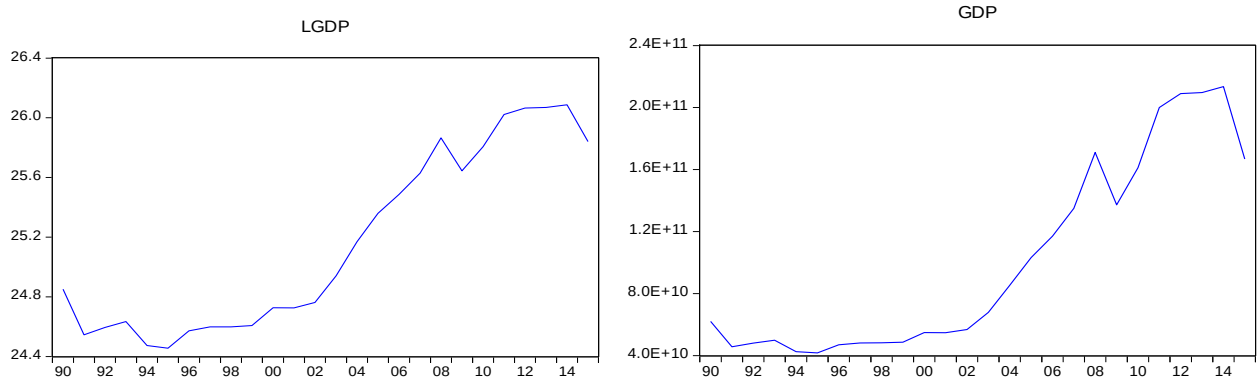

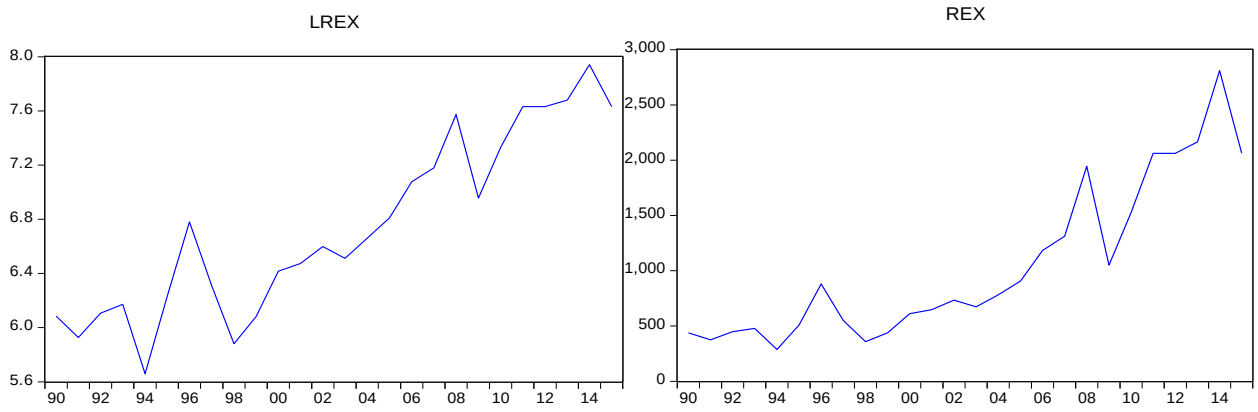

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة الجدول السابق وبرنامج Eveiws9

بتدقيق النظر إلى المنحنيات نلاحظ أن الناتج الحقيقي و الصادرات خارج المحروقات الحقيقية عرفا عدة تغيرات وتقلبات نتجت عن عدم استقرار الاقتصاد الوطني حيث تركت آثار واضحة إما بالإيجاب أو بالسلب هذا لقد شكل الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط عاملين مهمين في ارتفاع مستويات النمو خاصة في الآونة الأخيرة وهو ما فسر بوجود فائض في الميزان التجاري، إذ تمثل المحروقات نسبة 98% من إجمالي الصادرات، أما الصادرات غير النفطية سجلت تذبذبا ملحوظا تتراوح بين الزيادة والنقصان .

المطلب الثالث: دراسة إستقرارية السلسلتين:

ترتبط صحة تقدير العلاقة بين الناتج الإجمالي الحقيقي والصادرات خارج المحروقات الحقيقية بافتراض استقرار أو سكون السلسلتين الزمنيتين، ذلك لأن عدم إستقرارهما سيؤدي إلى أخطاء في تحديد النموذج القياسي، إذ سنقوم أولاً باختبار إستقرارية السلسلتين و يتطلب ذلك اختبار جذر الوحدة Unit Root Test وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة سنحاول تطبيق إستراتيجية Dickey FullerTestأو Augmented Dickey FullerTest و قبل توضيح ذلك لابد من إيجاد درجة تأخير السلسلة و نرمز لها بالرمز (p) من خلال معياري, Schwarz و Log Likelihood وبعض المعايير الأخرى نستخلص درجة تأخير السلسلتين في الجدولين التالين:

الجدول2: درجة تأخير السلسلة الأصلية لـ lgdp

Schwarz	**0.92**	**-1.03**	**-0.84**	**-0.8**
Log likelihood	**13.15**	**15.55**	**14.45**	**14.98**
p	**0**	**1***	**2**	**3**

المصدر :من إعداد الطالبين ، بالاستعانة ببرنامجEveiws9

الجدول 3: درجة تأخير السلسلة الأصلية لـ lrex

Schwarz	**0,74**	**0,86**	**0,77**	**0,90**
Log likelihood	**-6,11**	**-5,65**	**-2,65**	**-2,25**
p	**0**	**1**	**2**	**3***

المصدر :من إعداد الطالبين ، بالاستعانة ببرنامج Eveiws9

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو أن $P > 0$ إذن يجب علينا استخدام إستراتيجية Augmented Dicey fuller (ADF Test)، وان درجة التأخير للمتغير LGDP هي P=1 وللمتغير LREX هي P=3 و بالتالي اختبارADF هو الملائم لهذه السلسلتين كما موضح في الجدول التالي :

الجدول4: نتائج اختبار الإستقرارية للسلسلتين

المتغيرة	النموذج	القيم المحسوبة	القيم المجدولة	القيم الاحتمالية
Lrex	**الأول**	**2,22**	**−1,95**	**0,97**
	الثاني	**−0,6**	**−2,99**	**0,85**
	الثالث	**−2,41**	**−3,63**	**0,71**
Lgdp	**الأول**	**1,69**	**-1,95**	**0,99**
	الثاني	**0,26**	**−3,00**	**0,97**
	الثالث	**−1,71**	**−3,61**	**0,36**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الملحق رقم 1.

من خلال قراءة بسيطة للجدول نلاحظ أن القيم المحسوبة أكبر من قيم المجدولة لكل من متغيرة الناتج الإجمالي والصادرات خارج المحروقات في النماذج الثلاث أي نقبل فرضية العدم

التي تدل على وجود الجذر الأحادي وذلك عند مستوى المعنوية 5% أي أن السلسلتين غير مستقرتين.

كما نلاحظ أن إحصائية t الخاصة بمعلمة الاتجاه العام في السلسلة $(LREX)_t$ معنوية عند5%، تختلف معنويا عن الصفر لأن $Prob=0.0197 < \alpha=0.05$ حيث α هي مستوى المعنوية المقدرة بـ 5% باستثناء الحد الثابت فهو غير معنوي نفس الشيء فيما يخص معلمة الاتجاه العام للسلسلة $(LGDP)_t$ فهي لا تختلف معنويا عن الصفر لأن $Prob=0.127 > \alpha=0.05$ وأيضا قبول الفرضية الصفرية للحد الثابت كما هو موضح في الملحق رقم1، مما يوحي بأن السلسلتين لدينا من النوع (DS) بدون ثابت.

سنحاول الآن اختبار جذر الوحدة مرةً أخرى للسلسلتين و ذلك بالاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات وهذا بعد أن نحدد عدد التأخيرات اللازمة وهذا كما هي موضحة في الجدول أدناه.

الجدول5: درجات التأخير بعد إجراء الفرو قات لسلسلة DLgdp

Schwarz	**1.94**	**-0.71**	**-1.07**	**-0.94**
Log likelihood	**-19.87**	**14.48**	**16.41**	**16.54**
P	**0**	**1***	**2**	**3**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

الجدول6: درجات التأخير بعد إجراء الفرو قات لسلسلة DLrex

Schwarz	2.03	0.83	0.94	0.78
Log likelihood	−20.87	−6.05	−5.8	0.88
P	0	1	2	3*

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن فترة الإبطاء للمتغير **dlgdp** هي:1 = p

وفترة الإبطاء للمتغير **dlrex** هي: p=3 ومنه نستخدم إستراتيجية (ADF Test)

يمكننا إذن استخلاص نتائج اختبار جذر الوحدة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول7: نتائج اختبار إستقرارية السلسلتين بعد إجراء الفروقات

المتغيرة	النموذج	القيم المحسوبة	القيم المجدولة	القيم الاحتمالية
ΔLrex	الأول	−2.35	−1.95	0.02
	الثاني	−4.19	−3.01	0.004
	الثالث	−3.93	−3.64	0.02
ΔLgdp	الأول	−2.43	−1.95	0.01
	الثاني	−2.8	−2.99	0.07
	الثالث	−2.46	−3.62	0.34

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات الملحق رقم 2.

نستنتج بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أن السلسلتين الزمنيتين أصبحتا مستقرتان تخلوان من الجذر الأحادي، كما نلاحظ أن إحصائية T الخاصة بمعلمة الاتجاه العام في السلسلة $(\Delta Lrex)_t$ غير معنوية عند5%،لا تختلف معنويا عن الصفر $\alpha=0.05$ < Prop=0.58 حيث α هي مستوى المعنوية المقدرة بـ5% باستثناء الحد الثابت فهو معنوي في النموذج الثاني

$(\Delta Lgdp)_t$ نفس الشيء فيما يخص معلمة الاتجاه العام للسلسلة Prob=0.007 < $\alpha=0.05$

فهي تختلف معنويا عن الصفر لأن $\alpha=0.05$ < Prop=0.96 وقبول الفرضية الصفرية للحد الثابت في النموذج الثاني $\alpha=0.05$ > Prob= 0,19 كما هو موضح في الملحق رقم2.

و من هنا نستنتج كل متغير على حدا يعتبر متكامل من الدرجة الأولى طالما أ ن الفرق الأول

لكل منهما متكامل من الدرجة الصفر أي:

$$LREX \sim I(1) \text{ و } LGDP \sim I(1)$$

$$\Delta(LREX) \sim I(0) \text{ و } \Delta(LGDP) \sim I(0)$$

المطلب الرابع: إختبار التكامل المشترك Cointegration test :

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير متكامل من الدرجة الأولى I(1)

و باستعمال منهجية Engle and Granger وذلك بتقدير انحدار العلاقة طويلة الأجل ثم قصيرة الأجل كما يلي:

اولا: تعيين علاقة النمو الاقتصادي بالصادرات خارج المحروقات في الأجل الطويل:

تكون معادلة التوازن في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$LGDP = \alpha + \beta\, LREX + \varepsilon$$

و منه النموذج المقدر في الأجل الطويل هو:

الجدول8: النموذج المقدر في الأجل الطويل

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 10:03
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.35401	0.418881	46.20405	0.0000
LREX	0.860754	0.061827	13.92201	0.0000

R-squared	0.889819	Mean dependent var	25.15884
Adjusted R-squared	0.885228	S.D. dependent var	0.604203
S.E. of regression	0.204692	Akaike info criterion	-0.260814
Sum squared resid	1.005575	Schwarz criterion	-0.164038
Log likelihood	5.390586	Hannan-Quinn criter.	-0.232946
F-statistic	193.8225	Durbin-Watson stat	1.159284
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS9

$$LGDP = 19.35 + 0.86\ LREX$$

Prob : (0.000) (0.000)

$R^2 = 0.88$ $\overline{R^2} = 0.88$

نلاحظ أن مرونة الصادرات في الأجل الطويل جاءت مساوية لـ 0.86 حيث إشارتها الموجبة تعني أنّها مقبولة من الناحية الاقتصادية، كذلك هي معنوية إحصائياً لأن Prob < %5 حيث 5% عند مستوى الدلالة.

نلاحظ من قيمة معامل التحديد أن88% من تغيرات النمو الاقتصادي سببها الصادرات خارج قطاع المحروقات،أما باقي التغير 12% يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ثانيا: تعيين العلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات في الأجل القصير

وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، و يتم تقدير العلاقة في المدى القصير بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة و لكن بعد معرفة مدى سكون البواقي و إيجاد عدد التأخيرات و منه نحصل على النتائج التالية:

الجدول 9:درجة تاخير سلسلة البواقي

Endogenous variables: RESID01
Exogenous variables: C
Date: 04/17/17 Time: 10:55
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	4.321257	NA*	0.043865	-0.288805	-0.239436	-0.276389
1	6.217974	3.463570	0.040591	-0.366780	-0.268042	-0.341948
2	7.881323	2.892781	0.038356*	-0.424463*	-0.276355*	-0.387214*
3	8.454727	0.947363	0.039888	-0.387368	-0.189890	-0.337703

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews9

الجدول:10 درجات التأخير لسلسلة البواقي.

Schwarz	**-0.24**	**-0.26**	**-0.27**	**-0.18**
Log likelihood	**4.32**	**6.21**	**7.88**	**8.45**
P	**0**	**1**	**2***	**3**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد التأخيرات المناسبة هي$p=2$ منه سنحاول تطبيق اختبار ADF .

قمنا بإجراء اختبار ADF للنموذج بدون بثابت وبدون اتجاه عام وكانت النتائج كالتالي:

الجدول11: اختبار ADF للنموذج بدون بثابت وبدون اتجاه عام

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.314091	0.0229
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.657893	0.284299	-2.314091	0.0314
D(RESID01(-1))	0.272898	0.223550	1.220751	0.2364
D(RESID01(-2))	-0.216081	0.214370	-1.007980	0.3255

R-squared	0.424423	Mean dependent var	-0.002904
Adjusted R-squared	0.366866	S.D. dependent var	0.226178
S.E. of regression	0.179970	Akaike info criterion	-0.470950
Sum squared resid	0.647781	Schwarz criterion	-0.322842
Log likelihood	8.415930	Hannan-Quinn criter.	-0.433702
Durbin-Watson stat	2.045789		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews9

بعد ذالك قمنا بإجراء اختبار ADF للنموذج بثابت وبدون اتجاه عام وكانت النتائج كالتالي:

الجدول12: اختبار ADF للنموذج بثابت وبدون اتجاه عام

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.266218	0.1904
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 11:25
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.660240	0.291340	-2.266218	0.0353
D(RESID01(-1))	0.272414	0.228979	1.189691	0.2488
D(RESID01(-2))	-0.216407	0.219573	-0.985585	0.3367
C	-0.009756	0.038502	-0.253392	0.8027

R-squared	0.426362	Mean dependent var	-0.002904
Adjusted R-squared	0.335787	S.D. dependent var	0.226178
S.E. of regression	0.184334	Akaike info criterion	-0.387368
Sum squared resid	0.645599	Schwarz criterion	-0.189890
Log likelihood	8.454727	Hannan-Quinn criter.	-0.337703
F-statistic	4.707309	Durbin-Watson stat	2.047079
Prob(F-statistic)	0.012749		

المصدر : من إعداد الطالبين بالإستعانة ببرنامج Eviews9

ثم قمنا بإجراء اختبار ADF للنموذج بثابت و اتجاه عام وكانت النتائج كالتالي:

الجدول13: اختبار ADF للنموذج بثابت اتجاه عام

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.821781	0.2041
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 11:30
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.905072	0.320745	-2.821781	0.0113
D(RESID01(-1))	0.396876	0.234253	1.694214	0.1075
D(RESID01(-2))	-0.141841	0.216706	-0.654532	0.5210
C	-0.152879	0.098109	-1.558249	0.1366
@TREND("1990")	0.010130	0.006429	1.575696	0.1325

R-squared	0.495895	Mean dependent var	-0.002904
Adjusted R-squared	0.383872	S.D. dependent var	0.226178
S.E. of regression	0.177536	Akaike info criterion	-0.429626
Sum squared resid	0.567343	Schwarz criterion	-0.182779
Log likelihood	9.940695	Hannan-Quinn criter.	-0.367544
F-statistic	4.426715	Durbin-Watson stat	2.062058
Prob(F-statistic)	0.011485		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews9

وقمنا بتلخيص نتائج الجداول الثلاث السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم14: اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي باستخدامADF

الاختبار في المستوى						
	بثابت و اتجاه عام (Trend and intercepte)		بثابت (Intercepte)		بدون ثابت ولا اتجاه عام (none)	
البواقي	−2.82	−3.62	−2.26	−2.99	−2.31	−1.95
	ADF test statistic	ADF test critical values 5% level	ADF test statistic	ADF test critical values 5% level	ADF test statistic	ADF test critical values 5% level

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات الجداول السابقة.

من الجدول أعلاه نستنتج أن البواقي ساكنة في المستوى فقط في النموذج الأول (نموذج بدون ثابت و لا اتجاه عام) و يمكن القول أن البواقي متكاملة من الدرجة صفر.
يمكننا القيام الآن بالمرحلة الثانية لمنهج Engel and Granger في التكامل المشترك و المتمثلة في آلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism ،إ ن وجود التكامل المشترك يعني إضافة حد تصحيح الخطأ$ECT(-1)$ و الذي يقيس سرعة تكيف الإختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل،و قد أشار(Jones and Joulfaian) إلى حد تصحيح الخطأ يمثل أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.
الآن سوف يتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ(ECM) و ذلك على النحو التالي:

$$\Delta(LRGDP)_t = \alpha + \beta\,(\Delta Lrex)_t + ECT_t + \mu_t$$

حيث قمنا بإضافة حد تصحيح الخطأ بفترة إبطاء واحدة مع العلم أن حد تصحيح الخطأ يمثل البواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل منه الصيغة المقدرة هي موضحة كما يلي:

الجدول 15:تقدير نموذج تصحيح الخطأ قبل نزع الارتباط الذاتي

Dependent Variable: DLGDP
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 14:36
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018704	0.022414	0.834479	0.4130
DLREX	0.350634	0.077472	4.525965	0.0002
ECT(-1)	-0.253318	0.122585	-2.066466	0.0508

R-squared	0.482200	Mean dependent var	0.039567
Adjusted R-squared	0.435127	S.D. dependent var	0.145896
S.E. of regression	0.109653	Akaike info criterion	-1.470828
Sum squared resid	0.264523	Schwarz criterion	-1.324563
Log likelihood	21.38535	Hannan-Quinn criter.	-1.430260
F-statistic	10.24371	Durbin-Watson stat	0.864362
Prob(F-statistic)	0.000717		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews9

وقد لخصت نتائج الجدول السابق كالأتي :

الجدول رقم16: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: Δ(LRGDP)		
	Coefficient	Prob
C	0.018	0.4
$\Delta(lrex)_t$	0.35	0.0002
$(Ect)_{t-1}$	−0.25	0.05
R^2 =0.48 $\overline{R^2}$= 0.43 Prob(F-statistic) = 0.0007 DW=0.8		
Normallty (jarque Bera)=1.33 Prob (jarque Bera)=0.51		
ARCH=0.03 Prob (ARCH) = 0.86		

المصدر : من إعداد الطالبين بالإستعانة بمعطيات الجدول السابق.

يوضح الجدول رقم16 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ التي دلت على معنوية متغيرة Δ(lrex)t حيث كتقييم إحصائي دل معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل 0.48 و 0.43 على التوالي على أن الصادرات خارج المحروقات لا تفسر الناتج الحقيقي بنسبة كبيرة ، أما عن معنوية المعلمات فقد كانت معنوية سواء المعنوية الجزئية أو الكلية عند المستوى 5%وكذلك النتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة الصادرات الحقيقية و نستنتج أن معلمة حد تصحيح الخطأ $(Ect)_{t-1}$ معنوية عند مستوى الدلالة 5% و تشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر و تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ(0,25−)إلى أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة(t−1)

تعادل 25% و لكي يتضح لنا سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية فقد تم استخدام بعض من الاختبارات الموضحة لذلك بحيث اظهر اختبارARCH عدم وجود اختلاف التباين وتحقق أيضا فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال استخدامنا لإحصائية Jarque Bera بإستثناء مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء أين نلاحظ إحصائية DW تقع في مجال($0 < DW < dl$) حيث تشير إلى وجود الارتباط الذاتي الموجب ، كما هو موضح:

الجدول رقم17:إحصائية DW للارتباط الذاتي للأخطاء

$p > 0$	عدم التعيين *0.8*	p=0	عدم التعيين	$p < 0$

0	dl	du	2	4-du	4-dl	4
0	0.98	1.30	2	2.7	3.02	4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

إذن يستلزم الآن إعادة صياغة النموذج للتخلص من الارتباط الذاتي وهو كما موضح :

الجدول 18: تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد نزع الارتباط الذاتي

Dependent Variable: DLGDP
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 04/17/17 Time: 21:37
Sample: 1991 2015
Included observations: 25
Convergence achieved after 6 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001933	0.042455	-0.045535	0.9641
DLREX	0.371422	0.050136	7.408346	0.0000
ECT(-1)	-0.358441	0.127498	-2.811351	0.0108
AR(1)	0.607301	0.247039	2.458323	0.0232
SIGMASQ	0.007548	0.003085	2.447018	0.0238

R-squared	0.630604	Mean dependent var	0.039567
Adjusted R-squared	0.556724	S.D. dependent var	0.145896
S.E. of regression	0.097136	Akaike info criterion	-1.630141
Sum squared resid	0.188709	Schwarz criterion	-1.386366
Log likelihood	25.37676	Hannan-Quinn criter.	-1.562528
F-statistic	8.535594	Durbin-Watson stat	1.592585
Prob(F-statistic)	0.000346		

Inverted AR Roots	.61

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

وقد لخصت نتائج الجدول السابق كالأتي :

الجدول رقم19: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التخلص من الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: Δ(LGDP)		
	Coefficient	Prob
C	−0,002	0.96
$\Delta(lrex)_t$	0,37	0.0000
$(Ect)_{t-1}$	−0,35	0,01
Ar(1)	0,6	0,02

R^2 =0.63	$\overline{R^2}$= 0.55	Prob(F-statistic) =0.0003	DW= 1.59
Normallty (jarque Bera)= 1.06		$Prob_{(jarque\ Bera)}$= 0.58	
ARCH= 0.003		$Prob_{(ARCH)}$ = 0.95	

المصدر :من إعداد الطالبين بالإستعانة بالجدول السابق

نلاحظ أن النموذج مقبول اقتصاديا من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة الصادرات الحقيقية التي تمثل المرونة وهذا ما يؤكد افتراضنا كذلك نلاحظ أن النموذج مقبول إحصائيا من خلال معنوية المعلمات ويتعلق الأمر باختبارstudent و fisher عند مستوى المعنوية 5% ، كما نلاحظ أن معامل التحديد0.63 و معامل التحديد المعدل0.55 ليسا كبيرين بالقدر الكافي الذي يجعلنا نقول أن الصادرات خارج المحروقات تفسر الناتج الحقيقي بقوة.

نستنتج أن معلمة حد تصحيح الخطأ(1-)Ect معنوية عند مستوى الدلالة(5% >P.Value)

وتشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر و تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ0.35− إلى أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t−1) تعادل35%.و بعبارة أخرى، نقول أن النمو الاقتصادي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو35%، أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي في المدى القصير في الفترة (t−1)عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 35% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة t. و من ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة التعديل نحو التوازن بطيئة ، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في الصادرات خارج المحروقات.

و لكي نتأكد مرة أخرى من سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية فقد تم استخدام نفس الاختبارات الموضحة سابقا بحيث أظهر اختبار ARCH عدم وجود اختلاف التباين وتحقق أيضا فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال استخدامنا لإحصائية Jarque Bera

وزوال مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء أين نلاحظ إحصائية DW تقع في مجال P=0 مما بدا أن المشكل قد زال.

الجدول رقم20: إحصائية DW للارتباط الذاتي.

$p > 0$	عدم التعيين	p=0	عدم التعيين	$p < 0$

0	dl	du	2	4-du	4-dl	4
0	0.98	1.30	2	2.7	3.02	4

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد علي برنامج Eviews9

باستخدام نموذجي العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل نحصل على مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للصادرات وهي كما هي موضحة في الجدول

الجدول رقم21: مرونة النمو الاقتصادي

المتغير	مرونة الأجل القصير	مرونة الأجل الطويل
الصادرات خارج المحروقات	0.37	0.86

المصدر :من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجداول السابقة

إشارة المرونات جاءت حسب توقعات النظرية الاقتصادية أي أن النمو الاقتصادي يتأثر طرديا بنمو الصادرات خارج المحروقات، وما نلاحظ أيضا أن النمو الاقتصادي مرن في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير فهي ضعيفة نوعا ما حيث زيادة الصادرات خارج المحروقات بـ1% في الأجل الطويل يزداد النمو الاقتصادي بنسبة0.86% أما في الأجل القصير فسوف يزداد بـ0.37%.

المطلب الخامس:دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات

يقصد بالعلاقة السببية مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، أو هناك تأثير متبادل، وسنحاول معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الصادرات والناتج هل هي عكسية أم تبادلية وهذا باستخدام طريقة Granger.

إن الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار Fisher ويكون ذلك حسب الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 & Y_{2t} \quad \text{لايسبب} \quad Y_{1t} \\ H_1 & Y_{2t} \quad \text{يسبب} \quad Y_{1t} \end{cases}$$

ومن شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات محل الدراسة مستقرة، ويرتكز اختبار Granger على المعادلات التالية:

$$\begin{cases} \Delta(\text{lrex})t = \sum C_1 \Delta(\text{lrex})_{t-1} + d_1 \Delta(\text{lgdp})_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta(\text{lgdp})t = \sum e_i \Delta(\text{lgdp})_{t-1} + h_i \Delta(\text{lrex})_{t-1} + \varepsilon_t \end{cases}$$

ولاختبار العلاقة السببية في نموذجنا نشكل الفرضيات الصفرية التالية:

$$h_0 : d_t = 0$$

$$h_1 : h_t = 0$$

حيث إذا لم نستطع رفض أي من الفرضيتين فإن Δ(LGDP) و Δ(LREX) مستقلتين عن بعضهما البعض أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين، أما إذا تم رفض الأولى وقبول الثانية، فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من الناتج المحلي إلى الصادرات، أما إذا تم قبول الأولى ورفض الثانية فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من الصادرات إلى الناتج المحلي.

سنقوم الآن بتطبيق طريقة Granger للسببية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول22:ملخص للعلاقة السببية للمتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/20/17 Time: 23:36
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDP does not Granger Cause LREX	24	0.75458	0.4838
LREX does not Granger Cause LGDP		6.13657	0.0088

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

وبفحص نتائج السببية لـ:Granger الموجودة في الجدول أعلاه تبين أن بالنظر إلى حالة الناتج المحلي الحقيقي لا يسبب في الصادرات خارج المحروقات فإننا سجلنا أن الاحتمال المقابل لإحصائية Fisher أكبر من مستوى المعنوية $\alpha=0.05,\%5 < prob=0.48$.

وهذا يدل أن الناتج الحقيقي لا يسبب التغير في الصادرات الحقيقية، أما بالنسبة لحالة التغير في الصادرات لا يسبب في نمو الناتج الحقيقي فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية Fisher أصغر من مستوى المعنوية 5% أي $\alpha=0.05 > prob=0.008$ وهذا يدل أن التغير في الصادرات خارج المحروقات يسبب في تغير الناتج المحلي الحقيقي.

وإذا كانت العلاقة بينهما موجبة فمعنى هذا أن زيادة نمو الصادرات الحقيقية تؤدي إلى زيادة

نمو الناتج المحلي الحقيقي وهو موضح في مصفوفة الارتباطات أين نلاحظ علاقة طردية بين المتغيرين تقدر ب:r=0.94.

الجدول23: مصفوفة الارتباطات

	LGDP	LREX
LGDP	1	0.94
LREX	0.94	1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eview 9

الجدول 24: ملخص الدراسة التطبيقية.

	المدى القصير			المدى الطويل	
	LGDP	LREX	ECT(−1)	LGDP	LREX
المتغير التابع	X			X	
المتغير المستقل		X			X
البواقي			X		
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)
الإشارة المنتظرة للمعلمات		+	−		+
إشارة المعلمات المتحصل عليها		+	−		+
قيم المعلمات		0.37	−0.35		0.86
$Prob_{student}$		0.000001	0.01		0.000001
المعنوية		معنوي	معنوي		معنوي
الانحراف المعياري		0.05	0.12		0.06
R^2	0.63			0.88	
$\overline{R^2}$	0.55			0.88	
النموذج العام	$Ln(gdp)_t = \alpha + \beta Ln(rex)_t + \varepsilon_t$				
نموذج العلاقة طويلة الأجل	$(lgdp)_t = 19.35 + 0.86(lrex)_t$				
نموذج تصحيح الخطأ	$\Delta(lgdp)_t = -0.002 + 0.37\Delta(lrex)_t - 0.35ECT_{t-1} + 0.6ar(1)$				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة بالنتائج السابقة.

خلاصة الفصل الثاني.

لقد كان الهدف الرئيسي من هذه المحاولة هو تبيان العلاقة الموجودة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) بالإعتماد على الاسلوب الإنحداري وأسلوب التكامل المتزامن وتحديد إتجاه سلوك المتغيرات المتمثلة في الانتاج الداخلي الخام والصادرات خارج المحروقات في الاجل الطويل و القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

ولقد دلت النتائج بالنسبة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية على عدم إستقرارية السلاسل عند المستوى، إذ بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ظهر لنا أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، مما سمح لنا بالتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك مما سمح لنا بصياغة نموذج تصحيح الخطأ بطريقة Engle Granger ذات المرحلتين أين بينت لنا معلمة تصحيح الخطأ نسبة التعديل التي تقدر ب0.35 .

وإستنتجنا من النموذج المقدر عدم وجود أثر كبير للصادرات خارج المحروقات على الناتج الحقيقي كونه يعتمد أساسا على الصادرات النفطية.

خاتمة

خاتمة :

إن أي ظاهرة اقتصادية تكون نتيجة لعوامل مختلفة تؤثر فيها وفي طريقة سيرورتها، كما أن هذه الظاهرة ليست بمعزل عن التأثير فيما حولها وبكل ما يربطها في محيطها، وتعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي واحدة من أهم هذه الظواهر التي نالت قسطا وافرا من الاهتمام، هذا الاهتمام يتأتى من ضرورة إبراز العلاقة التي تربطه بجملة من المتغيرات الاقتصادية والتي من بينها نجد الصادرات خارج المحروقات.

تمثل الدراسة التي قمنا بإنجازها محاولة لتوضيح العلاقة بين المتغيرين، حيث ركزت على دراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015)، وللوقوف على أهم محاور الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين متكاملين فيما بينهما يغطيان أهم جوانب الدراسة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى التحليل النظري لعلاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي وأمكننا من خلاله إبراز المفاهيم الأساسية حول كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في المبحثين الأول والثاني، بينما خصصنا الفصل الثاني للدراسة القياسية لعلاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين، كان الأول يتعلق النمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع الصادرات في الجزائر، أما المبحث الثاني فأردنا من خلاله إعطاء بعد كمي لعلاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، حيث تم معالجة الموضوع من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وبعد هذا الطرح والتحليل الذي قمنا به تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

النتائج:

- على الرغم من الجهود الإنمائية المبذولة في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري إلا أنه مازال يعتمد على مورد رئيسي وحيد وهو النفط؛

- تم إستخدام إختبار Dickey Fuller المطور لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي من خلال إختبار إستقرارية السلاسل بحيث أظهرت النتائج عدم إستقرار المتغيرات عند المستوى لإحتوائها على جذر وحدة ، ومنه فهذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى، أي أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى، ولإظهار وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات على المدى الطويل، قمنا باستخدام اختبار Engle Granger ذو المرحلتين أين كشف عن وجود هذا التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ؛
- أشارت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية تتجه من الصادرات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الحقيقي، بينما هذا الأخير لا يؤثر على حجم الصادرات خارج المحروقات؛
- إن معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوية إحصائيا، حيث إبتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 13%التي تعبر عن نسبة تصحيح ضعيف؛

التوصيات:

وإنطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وذلك بتشجيع الاستثمارات المنتجة بما يعود على الدولة بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية؛
- الإهتمام بالقطاع الصناعي والتكنولوجي من خلال التكوين في رأسمال البشري والإستثماري؛
- تشجيع الاستثمار في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، وذلك من اجل التخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية

- مواصلة تفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة لما لها دور في تنمية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، مع ضرورة احترام معايير الجودة الشاملة التي أصبحت أداة فعالة للدخول في المنافسة الدولي؛

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الإحصائيات المستعملة في الدراسة	27
2	درجة تأخير السلسلة الأصلية لـ lgdp	29
3	درجة تأخير السلسلة الأصلية لـ lrex	29
4	نتائج اختبار الإستقرارية للسلسلتين	29
5	درجات التأخير بعد إجراء الفرو قات لسلسلة DLgdp	30
6	درجات التأخير بعد إجراء الفرو قات لسلسلة DLrex	30
7	نتائج اختبار إستقرارية السلسلتين بعد إجراء الفروقات	31
8	النموذج المقدر في الأجل الطويل	32
9	درجة تاخير سلسلة البواقي	33
10	درجات التأخير لسلسلة البواقي	34
11	اختبار ADF للنموذج بدون بثابت وبدون اتجاه عام	34
12	اختبار ADF للنموذج بثابت وبدون اتجاه عام	35
13	اختبار ADF للنموذج بثابت اتجاه عام	36
14	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي باستخدامADF	36
15	تقدير نموذج تصحيح الخطأ قبل نزع الارتباط الذاتي	37
16	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:	38
17	إحصائية DW للارتباط الذاتي للأخطاء	39
18	تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد نزع الارتباط الذاتي	40
19	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التخلص من الارتباط الذاتي.	40

20	**إحصائية DW للارتباط الذاتي.**	42
21	**مرونة النمو الاقتصادي**	42
22	**ملخص للعلاقة السببية للمتغيرات**	44
23	**مصفوفة الارتباطات**	45
24	**ملخص الدراسة التطبيقية**	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	**التمثيل البياني للمتغيرات محل الدراسة**	27

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	**دراسة استقرارية الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي عند المستوى**	63-61
2	**دراسة استقرارية الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي عند الفرق الاول**	66-64

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- أبي سعد الديوه جي ,"**التسويق الدولي**", دار الكتب للنشر,الموصل,العراق,1992.
- توادر ميشيل، "**التنمية الاقتصادية** "، ترجمة "حسين حسن حمود "، دار المريخ، الرياض،السعودية,2006.
- رضوان محمود العمر,"**التسويق الدولي**"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر",عمان,الأردن, ,2006.
- عبد القادر محمد عبد القادرعطية، "**الاتجاهات الحديثة في التنمية** "، الدار الجامعية، القاهرة،مصر,2000-2003 .
- عبد العزيز فهمي هيكل، "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية**"،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1993.
- محمد مدحت مصطفى،"**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**"،مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة،مصر, 1999 .
- موردخاي كريانين، "**الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات**"، "تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر،الرياض,السعودية ،2007.
- محمد جاسم ،" **التجارة الدولية**"، دار الزهران للنشر و التوزيع،عمان، الأردن,2006.
- فؤاد مصطفي محمود، "**التصدير والاستيراد علميا وعمليا**"،دار النهضة العربية،الطبعة الثالثة، القاهرة ، مصر،1984.

- سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير** " ، الطبعة الاولي ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993.
- شواق بن قدور،"**تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان ، الاردن،2013 .

الرسائل و الاطروحات:

- على مكيد، وعماد معوش، "**قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**"،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الدكتور يحي فارس،المدية، الجزائر،العدد13،2013.
- عيسي مقليد،"**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة، ،الجزائر، 2007\2008 .
- منصوري الزين، "**آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر,2005\2006.
- مصطفي بن ساحة ,"**أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "مذكرة مقدمة كجزء من

متطلبات **نيل** شهادة الماجستير, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير, المركز الجامعي بغرداية،الجزائر، 2010\2011.

- شربي محمد الأمين،"**أهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات**"،دراسة حالة FSPE وCAGEXخلال الفترة (1998-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011
- وصاف سعيدي، "**التجارة الالكترونية كأداة لتنشيط الصادرات**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، يومي 23/22 افريل 2003 .
- وصاف سعيدي ،" **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة الباحث ، العدد1،2002.

المواقع الإلكترونية :

- **World Development Indicators2017**

الملاحق

الملحق رقم 1

1-1 دراسة استقرارية الصادرات خارج المحروقات عند المستوى:

النموذج الثالث

Null Hypothesis: LREX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.282626	0.9924
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREX)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREX(-1)	0.026042	0.011409	2.282626	0.0348
D(LREX(-1))	-0.488813	0.242107	-2.019000	0.0586
D(LREX(-2))	-0.637398	0.216315	-2.946620	0.0086
D(LREX(-3))	-0.268162	0.238034	-1.126566	0.2747

R-squared	0.350981	Mean dependent var	0.066373
Adjusted R-squared	0.242811	S.D. dependent var	0.340672
S.E. of regression	0.296441	Akaike info criterion	0.569028
Sum squared resid	1.581790	Schwarz criterion	0.767399
Log likelihood	-2.259307	Hannan-Quinn criter.	0.615758
Durbin-Watson stat	1.887253		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: LREX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.266594	0.9706
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREX)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREX(-1)	0.033501	0.125661	0.266594	0.7930
D(LREX(-1))	-0.497230	0.286330	-1.736561	0.1005
D(LREX(-2))	-0.642784	0.240200	-2.676029	0.0160
D(LREX(-3))	-0.273009	0.258056	-1.057944	0.3049
C	-0.049545	0.831108	-0.059613	0.9532

R-squared	0.351116	Mean dependent var	0.066373
Adjusted R-squared	0.198438	S.D. dependent var	0.340672
S.E. of regression	0.305003	Akaike info criterion	0.659728
Sum squared resid	1.581459	Schwarz criterion	0.907692
Log likelihood	-2.257008	Hannan-Quinn criter.	0.718141
F-statistic	2.299709	Durbin-Watson stat	1.887708
Prob(F-statistic)	0.100877		

النموذج الاول

Null Hypothesis: LREX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.418228	0.3610
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREX)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 12:02
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREX(-1)	-1.001234	0.414036	-2.418228	0.0279
D(LREX(-1))	0.193412	0.363978	0.531385	0.6025
D(LREX(-2))	-0.162899	0.278428	-0.585067	0.5667
D(LREX(-3))	-0.072578	0.236308	-0.307131	0.7627
C	5.546507	2.277130	2.435744	0.0269
@TREND("1990")	0.091710	0.035409	2.590038	0.0197

R-squared	0.542804	Mean dependent var	0.066373
Adjusted R-squared	0.399930	S.D. dependent var	0.340672
S.E. of regression	0.263898	Akaike info criterion	0.400495
Sum squared resid	1.114277	Schwarz criterion	0.698052
Log likelihood	1.594551	Hannan-Quinn criter.	0.470591
F-statistic	3.799188	Durbin-Watson stat	1.785553
Prob(F-statistic)	0.018500		

2-1 دراسة استقرارية الناتج المحلي عند المستوى:

النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.691140	0.9743
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 11:55
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.001951	0.001154	1.691140	0.1049
D(LGDP(-1))	0.087101	0.203278	0.428481	0.6725

R-squared	0.006377	Mean dependent var	0.053941
Adjusted R-squared	-0.038787	S.D. dependent var	0.129695
S.E. of regression	0.132186	Akaike info criterion	-1.129553
Sum squared resid	0.384411	Schwarz criterion	-1.031382
Log likelihood	15.55463	Hannan-Quinn criter.	-1.103508
Durbin-Watson stat	1.709417		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.600605	0.8529
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 11:57
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.029236	0.048677	-0.600605	0.5545
D(LGDP(-1))	0.133397	0.218352	0.610927	0.5478
C	0.782159	1.220449	0.640878	0.5285

R-squared	0.025438	Mean dependent var	0.053941
Adjusted R-squared	-0.067377	S.D. dependent var	0.129695
S.E. of regression	0.133993	Akaike info criterion	-1.065589
Sum squared resid	0.377037	Schwarz criterion	-0.918332
Log likelihood	15.78707	Hannan-Quinn criter.	-1.026522
F-statistic	0.274072	Durbin-Watson stat	1.765616
Prob(F-statistic)	0.762955		

النموذج الاول

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.705507	0.7172
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 11:59
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.237905	0.139492	-1.705507	0.1036
D(LGDP(-1))	0.064908	0.215196	0.301621	0.7661
C	5.769584	3.352968	1.720739	0.1007
@TREND("1990")	0.019461	0.012249	1.588827	0.1278

R-squared	0.134660	Mean dependent var	0.053941
Adjusted R-squared	0.004859	S.D. dependent var	0.129695
S.E. of regression	0.129380	Akaike info criterion	-1.101121
Sum squared resid	0.334781	Schwarz criterion	-0.904779
Log likelihood	17.21346	Hannan-Quinn criter.	-1.049032
F-statistic	1.037435	Durbin-Watson stat	1.590261
Prob(F-statistic)	0.397422		

الملحق رقم 2

2-1 دراسة استقرارية الصادرات خارج المحروقات عند الفرق الاول :

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(LREX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.352498	0.0213
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREX,2)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 08:38
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREX(-1))	-1.467417	0.623770	-2.352498	0.0310
D(LREX(-1),2)	0.259076	0.518457	0.499705	0.6237
D(LREX(-2),2)	-0.093527	0.365863	-0.255634	0.8013
D(LREX(-3),2)	-0.111817	0.235026	-0.475763	0.6403

R-squared	0.661263	Mean dependent var	0.009676
Adjusted R-squared	0.601486	S.D. dependent var	0.520005
S.E. of regression	0.328269	Akaike info criterion	0.779677
Sum squared resid	1.831929	Schwarz criterion	0.978633
Log likelihood	-4.186603	Hannan-Quinn criter.	0.822855
Durbin-Watson stat	1.573359		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(LREX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.193696	0.0041
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREX,2)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 08:42
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREX(-1))	-2.930580	0.698806	-4.193696	0.0007
D(LREX(-1),2)	1.377420	0.559517	2.461802	0.0256
D(LREX(-2),2)	0.634867	0.382200	1.661085	0.1162
D(LREX(-3),2)	0.211563	0.219334	0.964568	0.3491
C	0.246098	0.080289	3.065154	0.0074

R-squared	0.786582	Mean dependent var	0.009676
Adjusted R-squared	0.733227	S.D. dependent var	0.520005
S.E. of regression	0.268583	Akaike info criterion	0.412944
Sum squared resid	1.154191	Schwarz criterion	0.661640
Log likelihood	0.664084	Hannan-Quinn criter.	0.466918
F-statistic	14.74253	Durbin-Watson stat	1.932479
Prob(F-statistic)	0.000031		

النموذج الاول

Null Hypothesis: D(LREX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.936478	0.0287
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREX,2)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 08:39
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREX(-1))	-3.127108	0.794392	-3.936478	0.0013
D(LREX(-1),2)	1.528181	0.631026	2.421740	0.0286
D(LREX(-2),2)	0.733396	0.427773	1.714453	0.1070
D(LREX(-3),2)	0.259671	0.239787	1.082924	0.2959
C	0.168142	0.160547	1.047305	0.3115
@TREND("1990")	0.006224	0.011018	0.564919	0.5805

R-squared	0.791028	Mean dependent var	0.009676
Adjusted R-squared	0.721370	S.D. dependent var	0.520005
S.E. of regression	0.274487	Akaike info criterion	0.487130
Sum squared resid	1.130146	Schwarz criterion	0.785565
Log likelihood	0.885135	Hannan-Quinn criter.	0.551898
F-statistic	11.35597	Durbin-Watson stat	1.954450
Prob(F-statistic)	0.000114		

2-2 دراسة استقرارية الناتج المحلي عند الفرق الاول :

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.431301	0.0175
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 08:34
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.656243	0.269914	-2.431301	0.0241
D(LGDP(-1),2)	-0.058064	0.207973	-0.279190	0.7828

R-squared	0.314035	Mean dependent var	-0.012849
Adjusted R-squared	0.281370	S.D. dependent var	0.166179
S.E. of regression	0.140874	Akaike info criterion	-0.998965
Sum squared resid	0.416753	Schwarz criterion	-0.900227
Log likelihood	13.48810	Hannan-Quinn criter.	-0.974133
Durbin-Watson stat	1.923755		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.804896	0.0731
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 08:36
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.898255	0.320246	-2.804896	0.0109
D(LGDP(-1),2)	0.023263	0.212861	0.109286	0.9141
C	0.047018	0.034971	1.344481	0.1938

R-squared	0.370895	Mean dependent var	-0.012849
Adjusted R-squared	0.307984	S.D. dependent var	0.166179
S.E. of regression	0.138240	Akaike info criterion	-0.998536
Sum squared resid	0.382209	Schwarz criterion	-0.850428
Log likelihood	14.48317	Hannan-Quinn criter.	-0.961288
F-statistic	5.895587	Durbin-Watson stat	1.747363
Prob(F-statistic)	0.009710		

النوذج الاول

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.465618	0.3400
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/17/17 Time: 08:37
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.905331	0.367182	-2.465618	0.0234
D(LGDP(-1),2)	0.027643	0.240816	0.114789	0.9098
C	0.044370	0.071085	0.624181	0.5399
@TREND("1990")	0.000219	0.005066	0.043155	0.9660

R-squared	0.370956	Mean dependent var	-0.012849
Adjusted R-squared	0.271634	S.D. dependent var	0.166179
S.E. of regression	0.141825	Akaike info criterion	-0.911678
Sum squared resid	0.382171	Schwarz criterion	-0.714200
Log likelihood	14.48429	Hannan-Quinn criter.	-0.862013
F-statistic	3.734858	Durbin-Watson stat	1.740033
Prob(F-statistic)	0.028954		